

أكثر من مليون سوري يعانون من اضطرابات نفسية



سارق رواتب موظفي العيادات الشاملة في حماة في قبضة العدالة

حماة - محمد أحمد خبازي

طوى فرع الأمن الجنائي في حماة صفحة سرقة رواتب الموظفين العاملين في العيادات الشاملة التي عرضتها «الوطن» في وقت سابق، بقضه على اللص الحقيقي الذي سطا على رواتب زملائه في العمل بالاتفاق مع رفاق سوء مثله ثم تم تقديمه إلى القضاء العادل ليقول فيه كلمته الفصل.

وبين مصدر مسؤول في الفرع لـ«الوطن» أنه نتيجة التحري والبحث تم القبض على المدعو «س ح» وهو موظف في العيادات الشاملة في حماة، وبالتحقيق معه اعترف بإقدامه على سرقة رواتب العاملين في العيادات الشاملة بالاشتراك مع ثلاثة أشخاص معه «س ت» موظف سابق كان يعمل في العيادات بالإضافة إلى «أ ع» و«خ ف» المتوارين عن الأنظار، إذ اشتركوا جميعهم بسرقة أكثر من ١٠ ملايين ليرة سورية بعد إعطائهم معلومات لباقي المجموعة تفيد بأنه قبض راتبه الشهري والخزنة ملأى بالأموال.

وكشف المصدر عن استرداد ٧٠٠ ألف ليرة سورية من المقبوض عليه هي حصته من عملية السرقة، إذ لم يعط اللصوص الآخرون غير هذا المبلغ ولانوا بالفرار والتوارى عن الأنظار.

وأوضح المصدر أنه تأكد خروج «س ت» خارج القطر إلى تركيا بطريقة غير مشروعة والبحث جار عن كل من «أ ع» و«خ ف» المتوارين عن الأنظار، على حين تم تنظيم الضبط اللازم بحق المدعو «س ح» وتمت إحالة الملف على القضاء لينال الجزء العادل.

عمال الاستشارات الفنية يعترضون على عقود (الفيديك) التي تبنها الشركة

محمود الصالح

مفهوم العمل في القطاع الخاص، وضرورة أن يتم تحديد رسم على رخص البناء لنقابة العمال أسوة بنقابة المهندسين من أجل توفير الرعاية والخدمات للعمال من القطاع الخاص الإنشائي. وخلال المؤتمر تبين أن المذكرة المقدمة من الشركة النقابية لا تعبر عن مطالب العمال، حيث طالبت المذكرة بتطوير نظام العقود حسب ما هو معمول به دولياً (اعتماد الفيديك) وهو ما تحفظت اللجنة النقابية في الشركة عليه، وطالبت مذكرة التدقيق الفني في الشركة بتطوير أنظمة رسوم عطاءات الأعمال والدراسة والتنفيذ والإشراف، وتشكيل لجنة هندسية من وزارة الأشغال العامة ونقابة المهندسين والشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لوضع دليل عمل سور «كود» ناظم مختلف الاختصاصات الهندسية، واعتماد تصنيف موحد للشركات الاستشارية، واعتماد أسس المشاركة مع الشركات الأجنبية التي تنفذ أعمالاً داخل القطر مع التزامها بنسب مشاركة مع الشركات المحلية، واعتماد حد أدنى للأجور لأعمال الدراسة والتنفيذ والإشراف بما يضمن إمكانية منافسة شركات القطاع الخاص المهندسين، والسماح للشركة العامة للدراسات التي تمتلك حرية أكبر في خفض تكلفته وعمالته مقابل خفض تعرفته وذلك من خلال إعادة النظر في التعرفة المعمول فيها من قبل نقابة المهندسين، والسماح للشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية باستثمار جزء من أرباحها بمشاريع استثمارية، والسعي لتحويل الشركة إلى هيئة مستقلة إدارياً ومالياً، واعتراض العمال على مقترح الشركة بالتعاقد مع شركات تأمين خاصة.

تركزت مطالب عمال نقابة البناء والأخشاب خلال المؤتمر السنوي الذي عقد في اتحاد عمال دمشق على جملة من المطالب أكدت تكرار المطالب نفسها، وهذا دليل على عدم تحقق هذه المطالب منذ سنوات وأبرزها تحسين المستوى المعيشي للعمال من خلال فتح السقوف نظراً لعدم قيام الحكومة بزيادة الرواتب قياساً على الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة. إضافة إلى الطلب بدعم القطاع العام الإنشائي الذي تبين خلال الأزمة وخروج عدد كبير من المقاولين في القطاع الخاص أنه الضمانة الأكيدة للبناء وتنفيذ خطة الدولة في مجال الإنشاء على الرغم من فقدان الرخايز الأساسية للعمال وهي اليد العاملة الخبيرة التي تسرب معظمها نتيجة النقص أو الاستقالة أو الوفاة وعدم وفاء المؤسسات الإنشائية بدماء جديدة تعويض المقاولين في القوى العاملة، والمطالبة بتأمين المعدات الهندسية التي تشكل الأداة الفاعلة في تنفيذ المشاريع الإنشائية، وقد خرج معظم هذه الأرباح من الخدمة إما بسبب انتهاء العمر الفني لها، أو بسبب سرقها من المجموعات الإرهابية. وطالب أعضاء المؤتمر بضرورة اختيار الإدارات التي تتصف بالكفاءة والأمانة لأنها تشكل المحرك الأساسي لتطوير وتسريع عملة الإنتاج، وضرورة تنظيم القطاع الخاص الإنشائي بشكل أفضل وضرورة شمول عمال القطاع الخاص في التأمين من خلال إلزام المتهدين بتسجيل عمالهم في التأمينات الاجتماعية، والإسراع في تعديل القانون ١٧ لكونه لم يلب الحاجة لتطوير

إعادة النظر في التوقيف الاحتياطي ووضع ضوابط محددة تراعي جسامه وجديته التهمة الأيوبي لـ«الوطن»: انخفاض دعاوى الجنايات من الآلاف إلى ٦٠٠

محمد منار حميجو

أعلن رئيس محكمة الجنايات في دمشق ماجد الأيوبي عن انخفاض الدعاوى في المحاكم من الآلاف إلى ٦٠٠ دعوى في العام الحالي ما يدل على تناقص واضح في الدعاوى المنظورة في هذه المحاكم، كاشفاً أن المحكمة بدأت بإحصاء الملفات والقضايا والإسراع بفصلها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أضاف الأيوبي: إطالة أمد هذه الدعاوى كان بسبب خارج عن إرادتنا وذلك لأسباب عدة منها عدم حضور الشهود في الوقت المناسب إضافة إلى ورود العديد من الدعاوى من المحافظات التي كانت ساخنة قبل إعادة الأمان لها مثل دير الزور.

وشدد الأيوبي على ضرورة سرعة الاستجابة لتبليغ الشهود من المعنيين سواء كان من الشرطة أم من المحضرين، لافتاً إلى أن وزارة العدل وبتوجيهات وزيرها هشام الشعار تعمل على تطوير الأداء الإداري والنقاضي والذي يؤدي إلى نتائج إيجابية منها معالجة بعض القضايا.

وأضاف الأيوبي: بعض المتقاضين يعانون من خلل ويطعون في إجراءات التقاضي يدفعهم إلى الفوتوط والإحباط والتشكيك في القضاء نتيجة إجراءات قضائية معقدة تشجع على إطالة أمد التقاضي إضافة إلى أنها تعطي فرصاً للفساد وتعتبر أهم عوائق تطوير القضاء، مؤكداً أن العدالة البيئية ظلم وتشكيك ووجه من وجود الاستئناف عن إحقاق الحق

بالسرعة الممكنة.

ودعا الأيوبي إلى إحداث ما يسمى قاضي الدعوى في المحاكم المدنية مهتمته تهئية الدعوى وتبادل أطرافها الوثائق والمستندات والوثائق قبل النظر بها من المحكمة المختصة على أن يستغرق النظر فيها سوى بضعة أشهر، معتبراً أن هذه الخطوة خطوة نحو إصلاح النظم والإجراءات الإدارية في إدارة المحاكم وأشار الأيوبي إلى ضرورة تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية وخصوصاً فيما يتعلق بمنع تأجيل جلسة الدعوى أكثر من مرة إضافة إلى البحث في مسألة سرعة وصحة التبليغات واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال.



البطء في بعض القضايا يدفع إلى التشكيك في القضاء إحداث ما يسمى قاضي الدعوى في المحاكم المدنية تهيتها ورفعها للمحكمة المختصة

أكد من خلال عدة لقاءات ومحطات على ضرورة تطوير الأداء الإداري والنقاضي في الوزارة والتي تؤدي إلى الكثير من النتائج الإيجابية بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى. وشكلت وزارة العدل لجنة يترأسها المحامي العام الأول بدمشق ماهر العليبي للنظر في وضع الموظفين الذين ضمت فترة لا بأس فيها على أن تزور اللجنة سجن عدرا المركزي أسبوعياً والحديث مع نحو ٥٠ سجيناً في كل زيارة للوقوف على مشاكلهم والعمل على حلها ولا سيما فيما يتعلق بموضوع سرعة البت بالدعاوى.

التبغ تعد بتسديد قيم المحصول لمزارعي طرطوس خلال ٢٠ يوماً

طرطوس - الوطن

يبود أن تسديد قيم محصول التبغ الذي استلمته المؤسسة العامة للتبغ الموسم الماضي من منتجي محافظة طرطوس بات قاب قوسين أو أدنى فبعد شكوى المزارعين في ريفي القدموس وبانياس أمام اللجنة الوزارية من تأخير المؤسسة في تسديد المبالغ المتبقية عليها لمصلحتهم والتي تبلغ نحو ٦٠٠ مليون ليرة رفعت المؤسسة من وتيرة العمل والتسديد على مدى الأسبوع الماضي وحتى الآن. أما شكوى مزارعي قرى سهل عكار والحواش فقد وضعت في سلم الأولويات ومن المقرر البدء بتسديد المبالغ اعتباراً من نهاية الأسبوع الجاري. وضمن هذا الإطار تلقى مكتب «الوطن» بطرطوس يوم أمس شكوى من مزارعي التبنك في سهل عكار أكدوا فيها أن المؤسسة لم تصرف لهم استحقاقاتهم رغم مضي أربعة أشهر على تسليم إنتاجهم ورغم الحاجة الماسة والمطالبا المعنيين في المؤسسة بضرورة الإسراع في عملية الصرف لهم. أمام هذا الواقع أجرينا اتصالاً مع السيد شوان بركات مدير زراعة التبغ في إدارة المؤسسة بالاذنية ووضعهنا بضمون الشكاوى في مختلف مناطق المحافظة وقد أكد لنا أن عملية تسديد ما تبقى من قيم المحصول للمزارعين في منطقتي القدموس وبانياس ستجنى بشكل كامل منتصف الشهر الجاري وفور ذلك ستتقبل المؤسسة إلى قرى سهل عكار لتسديد ما تبقى للمزارعين من قيم التبنك وغيره وبعد سهل عكار سيتم تسديد القيم لمزارعي منطقتي الحواش وتوقع أن يتم الانتهاء من عمليات التسديد مطلع شهر آذار المقبل.

كلام رسمي جداً

مكاتب شركات النفقات الطبية في المشايخ الخاصة

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم بالعدد رقم ٢٨٠٧ تاريخ ٢٠١٨/١/٤ تحت عنوان:

«المشايخ الخاصة تسرق المؤمن عليهم في درعا!»

نظمتكم التالي:

تم الطلب من شركات النفقات الطبية بفتح مكاتب لها في المشايخ الخاصة لتدارك المخالفات.

قلة الشكاوى في المحافظة أدى إلى سوء استخدام البطاقات التأمينية والحد من الإجراءات الرادعة بسبب عدم توافر البديل.

الموضوع المطروح في الصحيفة قيد التحقيق والمتابعة وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين مع إعادة المبلغ للمؤمن عليهم واتقاهم.

محافظ درعا محمد خالد الهنوس

مرتيني لـ«الوطن»: رفع الغرامات على مخالفات المكاتب مشروع قانون لتطوير عمل مؤسسات ومكاتب السياحة والسفر

فادي بك الشريف

كشف معاون وزير السياحة محمد رامي مرتيني لـ«الوطن» عن مشروع تعديل القانون رقم (٢) لعام ٢٠٠٩ الخاص بإحداث المؤسسات والوكالات للمكاتب السياحية للوصول إلى صيغة مناسبة تسهل إجراءات الترخيص المطلوبة لمزاولة العمل والنشاط السياحي، إلى جانب دراسة الغرامات والعقوبات في حال ارتكاب المخالفات.

ولفت مرتيني إلى بحث إجراءات التعديل عبر لجنة اجتمعت في مبنى الوزارة بحضور مدير الخدمات الجيدة السياحية وأعضاء مجلس اتحاد غرف السياحة والأشخاص المعنيين لمناقشته، إضافة إلى ممثلين من اتحاد غرف

السياحة وغرفتي سياحة دمشق وريفها، وشعبة المكاتب في اتحاد غرف السياحة بهدف وضع آلية مناسبة للتعديل ليصار إلى رفع مشروع تعديل القانون قريباً إلى الجهات المعنية لإقراره بعد استكمال المناقشات من وزارة السياحة.

أكد معاون وزير السياحة أن الوزارة تسعى لإعادة تحديث مختلف القوانين والتشريعات لتطوير العمل السياحي ضمن خطة الوزارة لإعادة الألق للقطاع السياحي ليؤاكب مختلف التطورات

الحاصلة ضمن إطار التشارك بين مختلف الجهات الفاعلة في المجال السياحي.

وبين مرتيني أهمية تعديل المشروع في إعطاء المزيد من الدفع على صعيد اندماج المكاتب السياحية وتحويلها إلى مؤسسات وتحسين عملها بشكل مؤسسي، باعتبار

أن مشروع تعديل القانون أعطي المزيد من المزايا لمؤسسات تنظيم الرحلات ليشمل عملها جميع أوجه وخدمات السياحة.



مضيفاً إنه في السابق كان هناك حج وعمرة وزيارات لتصبح مؤسسة تنظيم الرحلات تضم وكالات السفر والنشون الجوي وجميع أنماط المكاتب ضمن إطار المؤسسة، إضافة إلى اختصار تصنيف مكاتب ومؤسسات تنظيم الرحلات إلى ٤ أنماط بدلاً من ٧ أنماط لتندرج ضمن إطار وكالات السفر والنشون والسياحة المدينة لاستخدام الزوار بدلاً من «الحج العمرة» التي اندرجت ضمن السياحة الدينية.

ونوه معاون وزير السياحة إلى أنه سيتم التوجه بموجب التعديل إلى رفع الغرامات المفروضة على المكاتب بشكل أكبر من السابق، لختراوج الغرامات بين ٢٠٠ و٥٠٠ بالمشايخ الخاصة بالسياحة، وذلك يختلف حسب طبيعة المخالفات المرتكبة من المنشآت السياحية بما فيها مكاتب السياحة والسفر.

في سياق متصل أكد مرتيني أنه يتم أيضاً

وشدد الأيوبي على ضرورة النظر في مسألة التوقيف الاحتياطي ووضع ضوابط محددة تراعي جسامه وجديته التهمة من جهة والضمانات التي يكفلها الدستور من جهة أخرى، داعياً إلى الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال.

ولفت الأيوبي إلى ضرورة سرعة تنفيذ الأحكام خدمة للمصالح الاجتماعية والتجارية والاقتصادية وخلق بيئة استثمارية لرجال الأعمال على مختلف جنسياتهم، علماً أن هذه المواضيع محل موعظ اهتمام ونقاش من وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى.

وأشار الأيوبي إلى أن وزير العدل سبق وأن

فواتير مياه مكربة في مؤسسة مياه السويداء!

السويداء - عبيد صيموعه

مخازين سدود السويداء من المياه صفر ومشكلة تأمين مياه الشرب في السويداء تتفاقم، مع شح الهطلات المطرية ليلقي الهاجس الأكبر لأهالي المحافظة فما الحلول الإسعافية والإستراتيجية التي وضعتها المؤسسة لحل مشكلة المياه بحلول فصل الصيف وخاصة أننا علمنا أن التحاليل الأخيرة لمياه محطة سد الروم التي قامت بها مديرية البيئة في المحافظة في الشهر الماضي توضح ارتفاع بعض المؤشرات عن الحدود المسموح بها في المواصفة القياسية السورية الخاصة بمياه الشرب الذي دل على عدم كفاءة التعقيم؛ الأمر الذي يؤكد بالمطلق أن المؤسسة لن تستطيع الاعتماد على مياه السدور في تأمين مياه الشرب النقية خلال أشهر الصيف القادم إن بقي الوضع على ما هو عليه وينذر بأزمة مياه حقيقية إن لم يتم استرداد أعطال الآبار المتكررة وخاصة أعطال الغواطس في تلك الآبار.

ومن جهة أخرى أشار كثير من المواطنين إلى قضية فواتير المياه التي شكلت مفاجأة لكثير منهم وملخصها مطالبة المؤسسة بفتح فواتير مكربة للدورة الواحدة على حين بعضهم لم يجد ذم مالية على عداداتهم رغم عدم التسديد.

على حين تضمنت كتاب نقابة مقاولي السويداء الذي اعترضهم على مطالبة المؤسسة لهم بدفع المستحقات المالية عن ثلاث دورات مياه متتالية وفق إيصاليين ملايين مهورين بالدورات نفسها معتبرين الأمر أنه تجاوز للأنظمة والقوانين

مطلوبين بالمحاسبة إن كان التكرار مفضواً وإن كان التكرار سهواً فالتوجه يجب أن يكون لقسم التحصيلات بالتدقيق وعدم تحصيل المبلغ مرتين.

بدوره مدير مؤسسة مياه السويداء وائل شقير أشار إلى أن التحاليل التي قامت بها مديرية البيئة كان بعد تعطل المحطة لساعات معدودة حيث قامت دائرة التحليل

والشأن رئيس مجلس المحافظة عصام الحسني خلال اللقاء الذي ضم فعاليات الخدمة كافة في المحافظة بحضور وزير الموارد المائية إلى وجود مافيا (على حد قوله) في المؤسسة الأمر الذي أدهش حينها الوزير الذي وجه بتغيير كامل الطاقم بمن فيهم الحوت والسمة وقصد بهما رئيس قسم الآبار ورئيس دائرة صيانة التجهيزات الكهربائية والميكانيكية مطالباً المدير العام مباشرة بإعفاء المذكورين اللذين ما زالوا على رأس عملهم حسب تأكيد موظفي المؤسسة ليهذب توجيه الوزير مع الرجوع.